مجلة جامعة الملك سعود، م ٢، العلوم التربوية (٢)، ص ص ٥٣٣-٥٥٤ (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

العلاقة بين برامج التعليم العالي وحاجات المجتمع السعودي التنموية

علـي بـن ســعد القرنـي

أستاذ مساعد، قسم التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث. هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء وتقويم مدى ملاءمة برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لحاجات التنمية. تنقسم الدراسة إلى أقسام أربعة: القسم الأول تناول علاقة برامج التعليم العـالي بالتنمية، وركـز القسم الثـاني على مدى تلبية تلك الـبرامج لحاجات المجتمع وتطلعاته التنموية، وحدد القسم الثالث بعض العوامل التي أدت إلى قصور برامج التعليم العالي عن تحقيقه عملية التنمية، أما القسم الأخير فطرح الباحث فيه تصورًا لربط تلك البرامج بحاجات التنمية الشاملة.

كشفت الدراسة عن الترابط بين التنمية وبرامج التعليم العالي بصفة عامة، كما أوضحت أن برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ــ وبالرغم من الاهتمام الشديد الذي يبذل في تحسينها لتحقيق هذا الترابط ــ مازال تعتريها بعض أوجه القصور التي تحول دون تلبية الاحتياجات التنموية بصورة شاملة.

كما توصل الباحث إلى حتمية إجراء بعض التغييرات في بنية التعليم، ومناهجه، وطرائقه، وأسلوب إدارته وفق تخطيط علمي دقيق يحقق تنمية أنماط سلوكية إيجابية قادرة على تحقيق حاجات وتطلعات مجتمعها التنموية، وإلى ضرورة إيجاد مجلس أعلى يقوم بالتنسيق المتكامل بين الجامعات السعودية من جهة وأجهزة التـوظيف في القطاعين العام والخاص من جهة أخرى، وإيجاد تعاون مستمر بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج للاتفاق على ربط برامج التعليم العالي بحاجات المجتمع المتجددة وتقويمها باستمرار.

مقدمة

يحتل التعليم العالي مركز القيادة من حيث إحداث عملية التنمية الشاملة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وإداريًا وثقافيًا. ولعل ذلك يفسر لنا الاهتمام الشديد والمتواصل الذي تبذله مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة في تحديث برامجها بما يلبي متطلبات التنمية المتجددة في مجتمعاتها.

إن التقدم المعرفي والانفجار التكنولوجي الذي تمر به المجتمعات في هذا العصر جعل من التنمية عملية معقدة ومتشابكة الأغراض يستحيل امتلاك مستجداتها دون إعداد القوى البشرية إعدادًا مستمرًا وشاملاً لمواجهة تلك المستجدات. لذلك يؤكد هاربسن ومايرز Har-bison and Mayers «أن التنمية الاقتصادية للدول هي نتاج الجهد البشري، فاكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية وتوفير رأس المال وتطوير التقنية وإنتاج السلع كلها تعتمد على مدى توفير العنصر البشري المؤهل» [١، ص١٩]. ويرى عبدالله بوبطانة أهمية تحديث نظام التعليم العالي، فيقول: «إن الاتجاه نحو خلق وتطوير أنظمة للتعليم العالي أكثر مواءمة وملاءمة لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. كذلك الاتجاه نحو تحقيق ديموقراطية التعليم ولتأكيد أهمية التعليم المستمر، كل هذه المفاهيم والاتجاهات تؤكد ضرورة تجديد وتحديث نظام التعليم العالي العربي في بنائه ومحتواه وطرائقه وإدارته [٢، ص٩٦].

لذلك فالتنمية كواجب وطني ومطلب حضاري تحتم إعداد القوى البشرية الملبية لحاجات مجتمعها بشكل متكامل «وتنصب في آن واحد على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فالاقتصاد والمجتمع والثقافة والتربية هي جوانب لواقع واحد» [٣، ص٢٦].

وبما أن التعليم العالي من أهم الوسائل القادرة على إعداد القوى البشرية المدربة والمؤهلة بالمعارف والمهارات اللازمة لعملية التنمية، فقد اهتمت المملكة العربية السعودية بهذا النوع من التعليم. فأكدت خطط التنمية الخمسية على ضرورة إعداد الكوادر البشرية

للقيام بعملية التنمية وخير دليل على ذلك هو الإنفاق على تنمية القوى البشرية خلال الفترة من ١٣٩٠ إلى ١٤٠٩ للهجرة حيث بلغت قيمته ٢ , ٣٥٥ بليون ريال، وظل هذا الإنفاق مستمرًا في فترة الترشيد الحالية ومتصدرًا قائمة الإنفاق الحكومي . فمنذ بداية الخطة الرابعة ـ ١٤٠٥-١٤٠٩ للهجرة ـ حتى شهر رمضان ١٤٠٧هـ بلغ الإنفاق على تنمية تلك الموارد ٢ , ١٣٥ بليون ريال وهـذا مؤشر قوي للاهتـمام بتنمية القـوى البشرية التي هي المرتكز الحقيقي للتنمية [٤].

وللتأكد من مدى تحقق ذلك التوجه في واقع حياة الناس المعاشة فقد برزت الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة وخاصة حينما أخذت أصوات كثير من المفكرين والباحثين والمهتمين في المجتمع ترتفع بين الفينة والفينة مطالبة بتطوير برامج التعليم العالي لتستجيب لحاجات المجتمع التنموية [٥، ص ص ١٧٤-١٧٥] وبالرغم من شعور المسؤولين في الجامعات وغيرها بضرورة إحداث التطوير المناسب لظروف المتطلبات المتجددة على ساحة المجتمع السعودي وذلك من خلال الندوات الفكرية التي عقدت سواء على مستوى رؤساء ومديري الجامعات الخليجية أو على المستوى المحلي داخل المملكة إلا أن تلك البرامج مازالت تمارس دون تطوير واضح .

وللحقيقـة فبرامج التعليم العالي في المملكة لم تكن الوحيدة التي تعاني من بعض القصور تجاه متطلبات التنمية الشاملة . فعلى مستوى العالم العربي، مثلا، يؤكد عادل محمد علي «أن معـظم التقارير التربوية العربية الرسمية تؤكد عجز النظام التعليمي العربي في الارتقاء النوعي بالتعليمي في إعداد أشخاص قادرين على مواكبة التحولات الجديدة في المجتمع» [٦، ص٢٨].

وفي ضوء الظروف الراهنة التي تمر بها دول الخليج العربي بشكل عام، والمملكة بوجه خاص، ومنهـا انخفـاض العـائد البترولي، وزيادة أعداد الطلاب الراغبين في الانضمام للتعليم العالي، وتزامن ذلك مع اكتفاء القطاع العام من بعض التخصصات الجامعية، مما أدى إلى بطالة بعض الجامعيين، وعدم رغبة القطاع الخاص في احتضان الخريجين بدلاً من

الاعتماد المفرط على العمالة الوافدة بحجة عدم إعدادهم وتدريبهم وفقًا لمتطلبات أعمالهم تبرز مشكلة الدراسة ويتحدد هدفها في استقصاء برامج التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، وكشف مدى ملاءمتها لحاجات التنمية، وسبر الآراء التي تعرضت إلى نقدها وتقويمها بما يحقق ربطها بالاحتياجات التنموية.

إن التخطيط لتنمية متوازنة وشاملة يتطلب إعادة النظر في البرامج التعليمية بشكل عام، وبرامج التعليم العالي بوجه خاص، من حيث مدى وضوح أهدافها، وشمول محتواها وتحديث طرق تدريسها، وأساليب تقويمها وإدارتها، ونوعية الطلاب المراد إعدادهم، وتأهيل أعضاء هيئة التدريس لإحداث عملية التطوير المناسب. لكن بحكم هدف هذه الدراسة، فالباحث لن يتمكن من دراسة جميع تلك الجوانب المهمة لحاجتها إلى فريق عمل متكامل لبحثها وتقويمها، بل سيكتفي بالإجابة عن تساؤلات أربعة:

١ ـ ما العلاقة بين برامج التعليم العالي والتنمية؟

٢ ـ ما مدى تلبية برامج التعليم العالي لحاجات التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية؟

٣ ـ ما العوامل المؤدية إلى قصور برامج التعليم العالي عن تحقيق عملية التنمية؟

٤ ـ كيف يمكن ربط تلك البرامج بحاجات التنمية الشاملة التي تحتاجها المملكة؟

أولاً: علاقة برامج التعليم العالي باحتياجات التنمية

تتمركز برامج التعليم العالي في قلب عملية التنمية الشاملة، فإذا كانت التنمية الشاملة عملية حضارية ترمي إلى تحسين ظروف مجتمعها، فإن برامج التعليم العالي هي الوسيلة إلى إعداد الإنسان الذي هو حجر الزاوية للتنمية من حيث تدريبه وإكسابه المهارات الضرورية لتحقيق إنتاجية فعالة ومستمرة مع الاهتمام ببناء جوانب شخصيته أخلاقيًا وسياسيًا. لذلك يؤكد أسامة عبدالرحمن بأن التنمية «عملية حضارية معقدة متصلة الجوانب تتغير فيها تطلعات الإنسان وتتبلور إرادته وتنطلق جهوده وتستثمر طاقاته من أجل تحقيق الحياة الكريمة الفاضلة للإنسان في الحاضر والمستقبل» [٧، ص٢٤]. كما يؤكد خياط عابدية أن التعليم العالي «يسهم بدور مباشر في تنمية اقتصاد المجتمع واستخدام موارده

وثرواته البشرية وتنشيط مؤسساته الصناعية بما يخرجه من كفاءات قادرة على تطوير وسائل الإنتاج [٨، ص٥٥].

لذلك فالعلاقة بين برامج التعليم العالي والتنمية شديدة التلاحم والترابط. فليس هناك تنمية شاملة قائمة على سواعد أبناء مجتمعها دون قوى بشرية، وليس هناك قوى بشرية دون برامج مدروسة بعناية فائقة تدربها وتعدها بما يناسب حاجات مجتمعها. وقد أثبتت الدراسات أن الإنتاجية تتضاعف كلما ارتفع المستوى التعليمي للعامل. فعلى سبيل المثال، أجريت دراسة على عشرين بلدًا وأظهرت نتائجها أن ارتفاع المستوى التعليمي للعامل يؤدي إلى زيادة إنتاجيته ويجعله متكيفًا مع ظروف العمل المتغيرة، كما تجعله أكثر قابلية للتدريب على رأس العمل [٩، ص٤].

كذلك أكد مصطفى متولى أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين التعليم وزيادة الإنتاجية للعامل وتحسين وضعه المعيشي وقد استدل على ذلك بدراسة «استرومبلين» التي أظهرت أن للتعليم الجيد أثرًا ملموسًا في زيادة الإنتاجية للعامل، وكذلك دراسة لجنة التخطيط بالاتحاد السوفيتي التي أظهرت أن الكفاية الإنتاجية للعامل تتضاعف كلما ارتفع مستوى تعليمه، وأيضًا أبحاث «شولتز» التي أثبتت أن زيادة الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية ترجع إلى معدل العائد في الاستثمار التربوي [١٠، ص٢١٨] وأكد وزير التعليم المحلي لولاية أوكلاهوما «سميث ل. هولت» «أن الفرد المتعلم تعليمًا جيدًا يعادل ربح مليون دولار على مدى ٣٠ عامًا بينما الفرد الواحد الجاهل يعتبر بمثابة خسارة مليون دولار طول حياته أو حياتها» [١١، ص٢].

إن توافر الموارد الطبيعية وزيادة القدرات المالية لدى بعض البلدان النامية واتجاه تلك البلدان لشراء التكنولوجيا بدلاً من استنباتها، واستيراد العنصر البشري الذي يقوم بتشغيلها وإدارتها بدلاً من تعليم وتدريب القوى البشرية الوطنية قبل استيراد التقنية ليتمكنوا من اقتباسها وتبنيها وتطويرها وفقًا لاحتياجات مجتمعها ومن ثم التجديد والإبداع والابتكار من خلال الممارسة، ولهذا الاتجاه عيوبه الواضحة وإن كان له من وجهة نظرهم ما يبرره. فلعل

ذلـك ناتـج عن طمـوحـات بعض تلك الدول نحو الإسراع بإحداث التنمية العمرانية والصناعية والزراعية وبعض الجوانب الأخرى في الوقت الذي لم تعد فيه البرامج التعليمية لمواجهـة ذلك التغير مما دفعها إلى الاعتماد على سواعد العمالة الخارجية لإنجاز ما يسمى بظواهر التنمية.

لقـد أثبتت التجـربـة والأبحاث أن التنمية الحقيقية لا تقوم إلا على سواعد أبناء مجتمعها فقد خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب البلشفية منهك القوى وبدلا من الحصول على التكنـولـوجيا المتقدمة من بلدان أخرى قرر تدريب وإعداد القوى البشرية. كما أن اليابـان وألمـانيا خرجتا من الحرب العالمية الثانية مهزومتين وبالاعتماد على قواهما البشرية أصبحتا في مصاف الدول المتقدمة تكنولوجيا في فترة وجيزة [٥، ص ص١٧٢-١٧٣].

لذلـك يرى هاربسن (Harbison) أن «المشكلة الأساسية في معظم البلاد النامية ليست في افتقارها إلى مصادر الثروة الطبيعية، بل حاجتها إلى مصادر الثروة البشرية. لذلك كان لزاما على تلك البلدان قبل كل شيء العمل جاهدة على بناء رأسمالها البشري [١٠، ص٢١٨]. ويؤكد مصطفى متولي أن «التربية تلعب دورًا مهمًّا في تطوير الشخصية الإنسانية وإعادة بنائها. كما تعمل على كسب أنماط من السلوك تناسب التنظيمات الاجتماعية الناشئة عن الأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية [١٠، ص٢١٩].

بذلك نصل إلى أن العلاقة بين برامج التعليم العالي والتنمية علاقة وثيقة، إذ إن تلك البرامج هي الوسيلة لتحقيق الهدف النهائي الذي هو إعداد القوى البشرية إعدادًا يحقق متطلبات وحاجات المجتمع التنموية بصورة شاملة.

ثانيًا : تلبية برامج التعليم العالي لحاجات المجتمع التنموية

من المسلم به في الأوساط الأكاديمية أن للجامعة ـ أي جامعة ـ وظائف ثلاث: إحـداهـا للتـدريس وثانيتها للبحث وثالثتها لخدمة المجتمع. تحدد كل وظيفة منها بعدة أهداف، على أن تكون تلك الأهداف نابعة من صميم حاجات مجتمعها بالذات، ويختلف

ترتيب أولويات تلك الوظائف باختلاف أهميتها بالنسبة للمجتمع الذي تخدمه هذه الجامعة أو تلك. لهذا فالسؤال المطروح هو: هل برامج التعليم العالي في المملكة تخدم حاجات المجتمع التنموية؟ يؤكد عبدالمحسن الداود أن أحد سلبيات التعليم العالي في المملكة تكمن في «عدم تجاوب المناهج للجامعات مع الأوضاع الجديدة في المجتمع والتي تمثل الاحتياجات الحقيقية للقطاعين الخاص والعام» [١٢]. ويرى الشقاوي وفراج أن «البرامج والمناهج التعليمية والتدريبية لا تتفق واحتياجات المملكة [١٣، ص٢٥٧].

إن التفكير في تحديث تلك البرامج بما يناسب متطلبات التنمية يحتم على الجامعات عمل دراسات مكثفة يقوم بها فريق عمل مختار بعناية وبموضوعية يمثل جميع التخصصات لدراسة حاجات المجتمع التنموية والعمل على تلبيتها عمليًا «إن الضرورة تلح على مراجعة الأسس والعلاقات التي تحقق التفاعل المطلوب بين التعليم العالي والتنمية من ناحية وبين التنمية والتعليم العالي من ناحية أخرى» [١٤، ص٨٩].

وهكذا فبرامج التعليم العالي بصفتها الحالية لا تخدم التنمية الشاملة التي يحتاجها المجتمع في مجالاته المختلفة. فإذا جاز حصر دورها في تلبية احتياجات الجهاز الحكومي، فيا ترى هل تلك البرامج تلبي احتياجات ذلك القطاع؟ إن الدراسات التي أجريت في هذا الجانب أثبتت قصورها عن ذلك في كثير من التخصصات. يؤيد ذلك دراسة عبدالرحمن السبيت على ٧١ موظفًا في بعض الوزارات والمصالح الحكومية بمدينة الرياض من الحاصلين على مؤهلات جامعية من الجامعات السعودية وعلى ٢٨ مديرًا أشرفوا على موظفين سعوديين حاصلين على مؤهلات جامعية بهدف استقصاء مدى ملاءمة إعدادهم الجامعي لوظائفهم. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في البرامج الدراسية لتطويرها والتركيز على الجوانب التطبيقية، وتنظيم زيارات ميدانية للمجالات المهنية المختلفة، مع تزويد الموظفين بشكل مستحدث في المجالات العلمية، وعقد ندوات بين الموظفين والطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومديري الأعمال لمناقشة المشكلات الإدارية والوظيفية [١٥، ص ص١٩٤-١٩٥].

ويؤيد ذلك أيضًا الدراسة التي قام بها فريق من باحثي معهد الإدارة العامة بالرياض. بهدف الوقوف على العوامل المؤثرة في حصول الجهاز الحكومي على احتياجاته من القوى العاملة الجامعية ومدى الاستفادة منها. وزع البحث على عينتين، الأولى شملت مديري الوحدات الإدارية لشؤون الموظفين في ٣٠ جهازًا حكوميًا عاد منها ٢٥ استبانة بنسبة ٦٦٪ من العينة، أما العينة الثانية فشملت ١١٤٠ موظفًا جامعيًا في ٣٨ تخصصًا رئيسا وفرعيًا. عاد منها ٧٧٤ استبانة بنسبة ٦٨٪ من تلك العينة. وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة ٧٢٪ من الأجهزة الحكومية تواجه مشكلة عدم ملاءمة مؤهلات الجامعيين الجدد لمتطلبات وظائفهم ومهامها. وأن نسبة ٦٤٪ من الأجهزة تواجه عدم تناسب معارف ومعلومات الموظفين الجامعيين الجدد لمتطلبات وظائفهم. كما أن ٥٢٪ من الأجهزة تواجه مشكلة عدم استيعاب الموظفين الجامعيين الجدد لمهام وظائفهم بالسرعة المطلوبة. وأن نسبة ٧٢٪ من الأجهزة تعاني من ضعف أداء الموظفين الجامعيين الجدد [١، ص ص٣٦-٥٧].

إن نتائج الدراستين الأخيرتين أثبتت قصور برامج التعليم العالي عن تلبية احتياجات القطاع العام، مع أن من واجب الجامعات أن تدرس احتياجات التنمية الشاملة في مجتمعاتها بالطرق العلمية وأن تعمل جاهدة على تحديث برامجها بما يناسب المتطلبات التنموية في القطاعين العام والخاص، لكن ذلك لا يعني أن وظيفة الجامعة تقتصر على ذلك دون إعداد المفكرين، والمبدعين، والباحثين، ودعاة الخير، والعدل إلى جانب توسيع دائرة المعرفة من أجل تنمية ثقافة الأمة وتطوير وعيها لمواجهة ظروف العصر، وبخاصة ما تواجهه الأمة العربية المسلمة من تحديات استعمارية وثقافية مدروسة يظهر في صورة الغزو الثقافي الجديد لمسخ هوية الأمة الإسلامية وتشويهها فهل جامعاتنا قادرة من خلال برامجها الثقافية والتقنية على صد ذلك الغزو الذي بدأت تشنه القنوات الفضائية المباشرة في أجواء بعض الدول العربية؟

ثالثًا : العوامل المؤدية إلى قصور برامج التعليم العالي عن تحقيق عملية التنمية في المجتمع السعودي

بالبحث والتحليل تبين للباحث أن برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لا تلبي حاجات المجتمع التنموية بصورة شاملة. وبالتالي فالعلاقة بينهما لا تحقق طموحات

جامعـاتنا بصفتها القيادية فكريًا وعلميًا وتربويًا. وتحديد مشكلة عدم المواءمة بين برامج التعليم العالي وحاجات المجتمع يستدعى معرفة العوامل المؤدية إلى ذلك القصور وتفنيدها ونقدها فيما يلي :-

١ ـ استخدام أسلوب التدريس التقليدي

من المؤكد أن أحد أسباب عدم الملاءمة بين برامج التعليم العالي وحاجات المجتمع التنموية يرجـع إلى استمـرارية استخدام الأسلوب التقليدي في التدريس من حيث حشو أذهان الطلاب بالمعارف والمعلومات الكثيرة دون تنمية مهارات التحليل والاستنباط الفكرية التي هي الـطريق إلى الإبـداع والابتكـار الـذي ترجـوه مجتمعاتنا وأمتنا. لذلك يؤكد أسامة عبدالرحمن أن محتوى التعليم في الغالب خاضعًا لطريقة التديس التلقيني وبذلك يكون غير قادر على خلق القـدرة على التحليل والتفـاعـل والاستنتـاج [١٦، ص ص١٥٦ـ١٥٧]. ويؤيد ذلـك أيضًـا باحث آخـر فيقول: «وتزيد الممارسات التعليمية التقليدية من تفاقم الظاهرة. إذ تجعل هذه الممارسات التعليم العربي ليس فقط قليل القيمة في تنمية الإبداع والابتكار وإطلاق الطاقات الخلاقة وإنما تجعله أيضًا ضعيف الأثر في مدى الاحتفاظ به» [١٠، ص٢٦٦].

ولعل السبب في عدم ملاءمة برامج التعليم العالي لحاجات التنمية يعود إلى أن تلك البرامج قديمها وحديثها في الغالب لا ترتبط بالواقع المعايش الذي يمارسه الناس في حياتهم اليومية في البيئـة المحلية، بالإضـافة إلى ضعف التدريب العملي الذي ينبغي أن يكون مصاحباً للتخصصات المقدمة، وذا علاقة بالحاجات التعليمية للمجتمع. يؤكد هذا الرأي ما ذهب إليه صائب الألوسي من أن البرامج الدراسية في جامعات الوطن العربي تتسم بعدة سمات منها «احتواء المناهج على مقررات دراسية تقليدية رتيبة، وإحلال الدراسات النظرية والإنسانية مركز الصدارة، وضعف الارتباط بين المناهج الدراسية في الجامعات ومتطلبات التنمية، وضعف العناية بالدروس التطبيقية، وعدم خضوع هذه المفاهيم لتقويم مستمر» [١٧، ص٧١]. ويرى مصطفى متولي «أن مفاهيم التعليم وبنيته وطرقه وأساليب تقديمه مسؤولة عن عدم قدرة الطلاب الذين تلقوا تعليمًا أكاديميًا على اكتساب المهارات الفنية اللازمة للعمل في المجالات الإنتاجية المختلفة، الأمر الذي يترتب عليه نوع من البطالة المقنعة» [١٠، ص ص٢٢٧ ـ ٢٢٨].

٢ ـ قصـور التخطيـط

يفرض الواقع العملي للتخطيط العلمي أنه لا يمكن تحقيق الحاجات التنموية بصورة شاملة لأي مجتمع إلا عن طريق البحث والدراسة وتبادل الرأي بين الفئات المهتمة بالتنمية إعـدادًا وتـوظيفًـا. غير أن مثل هذا الإجراء لم يحدث بطريقة علمية في المملكة العربية السعـودية لعـدم الـتركيز على الأبحاث العلمية في التخطيط لحاجات المجتمع السعودي التنمـوية في القـطاعـين العـام والخاص، بالإضافة إلى عدم وجود التنسيق المتكامل بين مؤسسـات التعليم العـالي وأجهزة التوظيف عامة كانت أم خاصة، وعدم وجود التنسيق المناسب بين المؤسسات التعليمية المهتمة بإعداد القوى البشرية. على الرغم من أن الربط بين برامج التعليم العالي والتنمية «أدى إلى ظهور اتجاهات جديدة تتعلق بضرورة التنسيق في مختلف نشاطات المجتمع الأخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية» [١٨، ص٢٤].

كذلك أكدت نتائج دراسة معهد الإدارة العامة بالرياض ــ أشير إليها آنفا ــ من أن نسبة ٦٤٪ من الأجهزة الحكومية ترى أن أهداف خطط القوى العاملة ليست واضحة، كما لا تتوافر الدراسات اللازمة لإعداد خطط القوى العاملة بدرجة كافية في ٨٠٪. من تلك الأجهزة، وأيضًا لا تتوافر المعلومات اللازمة لإعداد خطط القوى العاملة بدرجة كافية في ٧٢٪ من أجهزة الدولة، وأن نسبة ٦٨٪ من تلك الأجهزة تستخدم أسسًا تقليدية (تخمين ـ تقديرات شخصية) في تقدير احتياجاتها من القوى العاملة [١، ص ص٥٥ـ٥٧].

يؤكد ذلك أيضًا ما ذهبت إليه *مجلة اليمامة* مطالبة بحل علمي واضح وملموس لسير الحركة الوظيفية في الواقع المعايش من حيث تحديد التخصصات التي تعاني عجزًا حادًا ومن ثم إرشاد الطلاب الراغبين فيها للمساهمة في دفع عجلة التقدم التنموية في البلاد فتقول بمرارة: «نسمع من بعض الذين يطرحون حلولا هوائية أن على الجهاز التعليمي تحديد المجال الذي يجب أن يكمل فيه خريج التوجيهي دراسته.. نحن فقط نريد أن نعرف قبل أن نتخرج من هذه المرحلة الثانوية سير الحركة الوظيفية في واقعنا المحلي. نريد أن نعرف التخصصات التي تعاني من تضخم في نسبة دارسيها وخريجيها الجامعيين. نريد أن نطلع على التخصصـات التي تعـاني عجـزًا حادًا، نريد حلاً علميًا يضمن لنا ولوطننا خريجين نافعين» [١٩].

ومما يؤكد كذلك قصور التخطيط بين القطاعات المعنية بتوظيف القوى البشرية العاملة في القطاعين العام والخاص وبين المخططين للتعليم العالي ما أوضحته دعوة ديوان الخدمة المدنية إلى «تكثيف الدراسات والأبحاث بما يحقق الاستفادة المثلى منها في مجالات العمل بوجه عام سواء أكان حكوميًا أم خاصًا وتخفيف الاعتماد على العمال بالتدريج حتى يستطيع المواطن القيام بكافة أعمال التنمية» [٢٠].

٣ ـ عدم التوازن بين العرض والطلب

ومن أسباب عدم ملاءمة برامج التعليم العالي لحاجات المجتمع التنموية مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب من القوى العاملة الجامعية الناتج عن قصور التخطيط العلمي السليم. ويؤكد عبدالمحسن الداود أن أحد سلبيات التعليم العالي تكمن في «عدم تناسب حجم الأقسام الموجودة في الكليات المختلفة مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، مما نتج عنه تضخم في مخرجات بعض الأقسام وندرة في أقسام أخرى، بسبب افتقار التخطيط الاستراتيجي المنظم المتفق مع متطلبات التنمية» [١٢].

فالكثير من جامعات المملكة، تعاني ازدواجية في التخصصات النظرية كالتاريخ والجغرافيا واللغة العربية وعلم الاجتماع، بالإضافة إلى الإقبال الشديد على الدراسات النظرية مقارنة بالدراسات العلمية حيث بلغ عدد الطلبة السعوديين المقيدين بالكليات النظرية في جامعات المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٥م نحو ٦٤,٩٢٨ طالبًا بنسبة ٧٥٪ من جملة الطلاب بالتعليم العالي في مقابل ٢١,٥٧١ طالبًا بالكليات العلمية بنسبة ٢٥٪ [٢١، ص٣٨].

ومما يجسد حجم المشكلة، ما أكدته الدراسات من أن هناك سبعين ألف وظيفة يشغلها متعاقدون في جهاز التعليم الحكومي فقط [٢٢، ص٢٧٠]، كما أثبتت ندوة القوى العاملة الصحية مدى النقص الحاد جدًا في القوى العاملة السعودية حيث تبين أن عدد الأطباء السعوديين لا يتجاوز ٨٤٦ طبيبًا بنسبة ٩٪ بينما بلغ عدد الأطباء المتعاقدين ٩٥١٣ بنسبة ٩١٪ كما أن نسبة السعوديين في الأعمال الطبية المساعدة كالتمريض لا تزيد على

٨,٥٪ من حجم تلك العمالة في القطاع الصحي الحكومي [٢٣]. كما تشير إحصائية ١٤٠٤/١٤٠٥هـ إلى أن حجم العمالة في القطاع الخاص بلغ ٣,٩ مليون عامل. كانت نسبة السعوديين منهم ١٢٪ [٢٤، ص١٢]. وهكذا يتجسد عدم التوازن بين العرض والطلب في وجود مثل هذا العدد الكبير من العمالة الوافدة في القطاعين العام والخاص في الوقت الذي يعاني الكثير من أبناء الوطن من عدم وجود الوظيفة المناسبة ومشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية ليست في عدم وجود الوظائف وإنما تكمن في نوع التأهيل ونوع الوظيفة ومكانها وشروطها ومقدار أجرها. لذلك يجب التخطيط والتنسيق والتعاون بين قطاعات التعليم والخدمة المدنية المسؤولة عن توفير القوى البشرية للقطاعين العام والخاص بصورة تحقق التوازن بين الخريجين وفرص العمالة.

٤ ـ زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي

لاشك أن من أهم العوامل التي لها دور أساسي في تدني مستوى برامج التعليم العالي يعود إلى تبني برامج تعليمية تتلاءم مع زيادة تدفق الطلاب على مؤسسات التعليم العالي استجابة لزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي دون التركيز على نوعية تلك البرامج بما يتوافق مع حاجات المجتمع السعودي التنموية وهذا شيء محسوس في الأوساط الأكاديمية. فمن المؤكد أن التدريس يعتبر الوظيفة الأساسية لجامعاتنا في الوقت الحاضر، ومن المؤكد أيضًا أن نوعية التدريس تؤثر إيجابًا أو سلبًا على نوعية مخرجات التعليم العالي من القوى البشرية التي ستقوم بعملية التنمية. وقد أشار طاشكندي إلى أن العدد الذي كان مخططًا لقبوله في جامعة الملك سعود عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ كان ١٠٤٩٦ طالبا ونتيجة للطلب الاجتماعي فقد زاد إلى ١٣١٢٤ طالبًا بينما في جامعة الملك عبدالعزيز كان العدد المخطط لقبوله هو ١١٦١٠ طلاب ولكن الجامعة اضطرت تحت الطلب الاجتماعي إلى قبول ١٩٢٨٧ طالبا (٢٥، ص٥٦]. وفي جامعة الملك سعود كان العدد المخطط لقبوله هو ٤٤٤٤ سنة ١٤٠٧هـ [٢٦]. ونتيجة للطلب الاجتماعي تم قبول ٦٠٣٨ طالبًا وطالبة [٢٧].

ولاشك أن تزايد أعداد الطلاب وخاصة في الدراسات النظرية ساعد على استمرار كثير من أعضاء هيئة التدريس في الاعتماد على أسلوب التدريس الإلقائي دون استخدام

أسلوب الحوار أو أسلوب حل المشكلات أو أسلوب الدراسة المستقلة . وبالتالي برز التركيز على الاختبارات التي تعكس قدرة الطالب على الاسترجاع دون الفهم «لأنها تقيس مدى حفظ المعلومات وتهمل موجهات السلوك من قيم وميول واتجاهات ومهارات، ولا تساعد على خلق شخصية ذكية يسهل عليها استخدام المنطق والتحليل العلمي» [١٠، ص٢٢٧] .

وذلك يؤدي إلى إجهاض التجديد والتحديث في برامج التعليم العالي بسبب تعديل بعض بنود الميزانية المخصصة للتطوير من خلال الأبحاث التي تعكس حاجات المجتمع سواء عن زيادة نصاب عضو هيئة التدريس أو عن طريق التعاقد العاجل مع أعضاء جدد إضافة إلى أثره على كيفية التعليم . لذا يجب التزام مؤسسات التعليم العالي بالتخطيط الذي وضعته وينبغي الاستعانة بوسائل الإعلام لتوجيه الشباب للمجالات المفتوحة الأخرى .

وقد أدت زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي بالمطالبة بوضع معايير صارمة للقبول في الجامعات . وبما أن الجامعات جزء من مجتمعها تؤثر فيه وتتأثر به سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا . فالسؤال المطروح للتحليل هو: هل التعليم العالي حق لكل فرد أم حق لفئة تمثل الصفوة في المجتمع؟ إن الإجابة بموضوعية عن هذا التساؤل تبلور فلسفة القبول في التعليم العالي .

فالباحث لا يميل إلى وضع معايير صارمة للقبول بالتعليم العالي، وإنما يرى ضرورة تحديد حاجات المجتمع التنموية تحديدًا دقيقًا وبصورة شمولية ومن ثم رسم سياسة القبول للالتحاق بالجامعات مراعين مدى مواءمة قدرات الطلاب وميولهم للتخصصات المطلوبة، على أن يضمن لهم توافر فرص العمل وفقًا لشروط واضحة ودقيقة تراعي حق الطالب وحق الجهاز الذي سيعمل فيه كتحديد الراتب ومهام الوظيفة؛ هذا إلى جانب تقديم بدائل مناسبة غير الجامعات .

وقد تكون تلك البدائل في التوسع في فتح كليات التعليم الفني والمهني وتشير أعداد الطلاب المتجهين إلى تلك الكليات في السنة الماضية إلى أن الإقبال عليها قد فاق كل

التصورات وهذا يمثل تغيراً واضحًا في النظرة الاجتماعية تجاه ذلك النوع من التعليم. هذا إلى جانب دراسة إمكانية فتح جامعة تقنية أهلية لتقوم بتلبية الاحتياجات التي لا تستطيع الجامعات الحكومية توفيرها.

٥ ـ افتقار المدارس الثانوية إلى الإرشاد والتوجيه

تفتقر معظم المدارس الثانوية إلى خدمات الإرشاد والتوجيه التربوي التي تساعد على كشف ميول وقدرات الطلاب بالطرق العلمية وتوجيههم إلى بعض التخصصات التي لا يرغبون فيها إلا نزولاً عند رغبة الأهل أو نصيحة الأصدقاء أو الزملاء مما يؤدي إلى ضعف مستواهم العلمي. لذلك فلابد من تحديث الإرشاد في المدارس الثانوية وهذا سيساعد على اكتشاف ميول ورغبات الطلاب تجاه التخصص أو المهنة المناسبة لقدراتهم الفردية ومن ثم توجيههم التوجيه العلمي إلى الحقل الذي سيعدّهم إلى ما يناسبهم من أعمال في قطاعات المجتمع المختلفة.

بذلك تتحقق رغبة الطلاب في الحقل الذي سيبدعون ويبتكرون فيه، وهذا بدوره سيساعد على التقليل من أهمية مشكلة الإهدار التربوي في التعليم العام والعالي. والتساؤل المطروح هنا هو: هل مناهجنا الدراسية في التعليم العام صممت بطريقة علمية تنتج خبرات متنوعة تسهم في كشف ميول الطلاب وقدراتهم وتلبي احتياجات الوطن في شتى المجالات التنموية، بمعنى هل في مناهجنا برامج دراسية تكشف القدرة الصناعية عند بعض الطلاب، وأخرى تكشف ميول البعض نحو دراسة التغيرات الاجتماعية والتربوية الطارئة في مجتمعاتنا، وأخرى تكشف قدرة البعض تجاه الخدمة العامة عسكرية أم مدنية.

وتتطلب خدمة الإرشاد والتوجيه الطلابية تأهيل المدرسين وتحديث المناهج في مراحل التعليم العام بما يحقق كشف قدرات الطلاب. فهذا كفيل بتوجيه الطلاب إلى مختلف التخصصات والمهن في مختلف قطاعات المجتمع والتي لا تأتي بالضرورة ضمن اختصاصات الجامعات وكنتيجة لذلك يتحقق مطلبان مهمان من مطالب التنمية الشاملة بتوجيه الطلاب إلى مختلف التخصصات من ناحية ومن ناحية أخرى نكون قد أعطينا الراغبين حق مواصلة دراستهم الجامعية كواجب وطني وكحق من حقوقهم.

٦ ـ فقدان التنافس بين الجامعات

يتوقف التجديد والإبداع والابتكار على التنافس بين الجامعات سواء على مستوى العالم العربي أو على مستوى القطر الواحد وفقدان التنافس بين الجامعات عامل من العوامل التي تؤدي إلى عجز برامج التعليم العالي عن مواكبة خطط التنمية الشاملة ولعل ذلك عائد إلى عدم استقلال الجامعات إداريًا وماليًا. هذا بطبيعة الحال لا يتيح لها حرية ومرونة التحرك في الوقت المناسب. بل أصبحت الجامعات تعامل معاملة أي دائرة بيروقراطية أخرى حيث تمارس عليها جميع الضغوط المالية والإدارية وغيرها. لذلك ينبغي إعادة النظر في تلك الإجراءات التي لا تتناسب مع طبيعة برامج التعليم العالي التي تحتاج إلى المرونة الإدارية والمالية في مجالات البحث والتجديد والندوات والمؤتمرات وما إلى ذلك.

مما تقدم يتضح وجود بعض أوجه القصور التي تعاني منها برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية أدت إلى عدم تلبية احتياجات مجتمعها التنموية بصورة شاملة في الوقت الحاضر. لكن هذا لا يعني البتة أن الجامعات السعودية لم تقم بدور فعّال في تنوير وتنمية مجتمعها في بعض الجوانب التنموية فكريًا واجتماعيًا وتربويًا وصحيًا وهندسيًا وزراعيًا. وبالإمكان تصور المهمة الصعبة التي قام بها التعليم العالي خلال العقود الماضية لخدمة مجتمع تنتشر فيه الأمية والعصبية القبلية ومظاهر التخلف العلمي، ولاتزال الجامعات السعودية تكافح من أجل تحديث المجتمع لتسوده الروح العلمية والمصلحة الوطنية والعدل في شتى صوره. وهذا يدعونا إلى الإجابة عن كيفية ربط برامج التعليم العالي بحاجات المجتمع التنموية.

رابعًا : ربط برامج التعليم العالي بحاجات المجتمعات التنموية

في ضوء نقد وتحليل عوامل القصور التي تعاني منها برامج التعليم العالي تجاه تلبية احتياجات التنمية الشاملة يقدم الباحث تصورًا مختصرًا للخطوط العريضة التي ينبغي ملاحظتها عند إعادة النظر في تخطيط برامج التعليم العالي بما يحقق طموح وتطلعات مجتمعها تجاه التنمية الشاملة. يركز هذا التصور على إجراء بعض التغييرات في بنية التعليم وإيجاد

التنسيق المناسب بين مؤسسات التعليم المختلفة، وأجهزة التوظيف في القطاعين العام والخاص مما يساعد على وضوح الرؤية للمخططين والمهتمين بإعداد القوى البشرية.

تغيير بنية التعليم

لا يمكن تحديث برامج التعليم العالي دون تحديث برامج التعليم العام. فالتعليم العام يعتبر القاعدة للتعليم العالي وأي خلل في القاعدة لابد أن يؤثر على القمة. وبما أن التعليم العام هو الأساس في تنمية اتجاهات الشباب سلوكيًا وفكريًا، فالتخطيط يجب أن يكون متكاملاً وشاملاً لجميع المراحل التعليمية بما يحقق احتياجات التنمية بشكل متوازن في جميع مجالاتها الثقافية والاقتصادية والصناعية والإدارية والتربوية لمواكبة التطورات العلمية، والعمرانية، والتغيرات الاجتماعية التي يمر بها المجتمع. يؤكد حمود البدر وخالد السيف أنه «لابد أن تكون مخرجات التعليم العام منسجمة مع متطلبات التعليم العالي والمؤسسات الموازية له، . . . . لذا فإنه عند النظر في المشكلات التي تواجه التنسيق في التعليم العالي لتحقيق توفير احتياجات الدولة والمجتمع من القوى الوطنية فإنه لابد من النظر في هيكل التعليم بصفة عامة [٢٨، ص١٤٧].

إن إعادة بناء الهيكل التعليمي بما يوافق حاجات التنمية تستوجب تخطيطا علميًا دقيقًا يحقق تنمية أنماط سلوكية إيجابية تنعكس في واقع الشباب عمليًا من حيث حب العمل وتعزيز الهوية الإسلامية والثقة بالنفس وحب الوطن والانتماء إليه وتقديم المصلحة العامة على المصالح الخاصة وإنكار الذات ونبذ السلوك السلبي الذي يعوق عملية التنمية.

إن تغيير بنية التعليم يترتب عليه تحديث المواد الدراسية وإعادة تدريب المدرسين خاصة في المرحلة الابتدائية واختيار أفضل المدرسين علميًا وأخلاقيًا للعمل في تلك الصفوف ومنحهم الحوافز التي تجذبهم للتدريس في تلك المستويات المهمة وتقليل عدد الطلاب داخل الفصل الدراسي بما لا يزيد على ٢٥ طالبًا وتخفيض نصاب المدرس وتوجيهه لعمل الأبحاث التي تحسن من مستواه العلمي والمهني والتركيز على تحديث الإرشاد المهني وخاصة في المرحلة الثانوية باعتبارها مفترق الطرق إلى التخصصات التي يجب توجيه الشباب إليها بطريقة

علمية. إن نجاح ذلك يتوقف على تحديث الإدارة وهذا يستوجب اختيار أفضل العناصر المؤهلة بموضوعية تامة وهذا ما تؤكده الدراسة الاقتصادية التي نشرتها غرف تجارة الرياض حول بناء التكنولوجيا في إطار عربي على ضرورة إعادة النظر في التعليم ومناهجه ووضع حد للانفصال القائم بين التعليم والتنمية [٢٩].

كما تؤكد توصيات الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج على تطوير برامج التعليم العالي للأعوام العشرة القادمة من حيث تضييق الهوة بين الدراسة الجامعية ومتطلبات واقع الحياة العملية بالتطوير الدائم للمناهج، والتركيز على الجوانب السلوكية عند تخطيط البرامج، وقيام أعضاء هيئة التدريس بالتقويم والتحديث المستمر للمناهج التي يدرسونها، وإشراك الطلبة وأجهزة التوظيف في عملية تقويم البرامج الدراسية، وربط الأعمال التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع بواقع وقيم وحاجات المجتمع الخليجي العربي المسلم، وتقديم خدمات مباشرة إرشادية واستشارية لرفع مستوى أداء المؤسسات في المجتمع، وتوجيه بحوث ودراسات وتطبيقات الطلاب العملية نحو واقع واحتياجات مجتمعاتهم [٣٠، ص ص٤٤٩-٤٥٢].

إيجاد التنسيق الفعال بين الأجهزة التعليمية وأجهزة التوظيف

لقد أصبحت برامج التعليم العالي أمام تحد اجتماعي لا يمكن التغلب عليه إلا بتحديث تلك البرامج. ويتوقف ذلك على إيجاد التنسيق التعاوني الفعال وتبادل الرأي بين مؤسسات التعليم في مستوياتها المختلفة وأجهزة التوظيف في القطاعين العام والخاص بما يحقق تخطيطًا علميًا يحدد الاحتياجات من القوى البشرية وتحديد نوعية المعارف والمهارات لكل تخصص بناء على نتائج دراسات جادة يقوم بها أكثر من فريق عمل لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق ذلك. ويؤكد ولكر Walker «أن التخطيط للقوى العاملة هو عملية تحليل احتياجات المنظمة من الموارد البشرية تحت ظروف متغيرة، ووضع النشاطات والبرامج اللازمة لسد هذه الاحتياجات» [٣١، ص١٠].

لذلك ينبغي ربط أهداف التعليم بحاجات المجتمع التنموية الشاملة وتصميم البرامج المناسبة لإعداد وتوفير القوى البشرية بما يحقق التوازن بين مخرجات التعليم العالي وحاجات التنمية أو كما قال غازي القصيبي «توجيه عنان التعليم الجامعي بحزم وصلابة نحو متطلبات التنمية» [٣٢، ص١١٥].

وينبغي أيضًا إيجاد تعاون بناء ومستمر بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج من خلال تبادل الخبراء والفنيين بما يحقق المشاركة الفعلية في مجالات التدريس والبحث والاستشارة وتقويم البرامج باستمرار وتطورها وفقًا للاحتياجات المستجدة وهذا يحتاج إلى تنسيق النظام التعليمي مع حاجات الإنتاج عن طريق تحليل المحتوى المهني لكل وظيفة إنتاجية وربطه بمستوى معين من التعليم والخبرة والتدريب اللازم لأدائها.

خاتمة

إن التغيرات المذهلة التي تمر بها المجتمعات المتقدمة نتيجة للتقدم التقني الحديث وضعت الدول النامية أمام تحدٍ عصري لم تعرفه من قبل. ذلك التحدي لم يعد إنتاج الأسلحة التدميرية المحرك الأساسي له، وإنما باتت التكنولوجيا الحديثة في مفاهيمها المختلفة كالاتصالات وأساليب الزراعة وطرق التدريس هي الواقفة وراءه. بالإضافة إلى ما نتج عن التكنولوجيا الحديثة من سيطرة اقتصادية وثقافية وسياسية جعل من التنمية عملية متشابكة الأطراف معقدة المراس من ملك زمامها كسب التحدي.

لذلك اهتمت المملكة بالتعليم العالي، فكانت الجامعات السبع وكانت البعثات إلى أكثر الدول تقدمًا علميًّا ومع ذلك فالتساؤل الذي طرح هو: ما مدى الترابط بين برامج التعليم العالي والتنمية؟ وهل أخذت جامعاتنا بناصية الطريق لمواجهة ذلك التحدي الكبير ممثلة في برامجها المختلفة؟ وهل هناك تنمية حقيقية يمكن قيامها على غير سواعد أبناء مجتمعها؟ تلك التساؤلات مجتمعة كانت مرمى النقد والتحليل الذي قام الباحث باستقصائه للتعرف على أوجه القصور في برامج التعليم العالي ليمكن التغلب عليها بما يحقق ربطها باحتياجات المجتمع التنموية.

أوضحت الدراسة النظرية أن العلاقة بين برامج التعليم العالي والتنمية شديدة التلاحم، قوية الترابط فإذا كانت التنمية تهدف إلى تطوير مجتمعها فإن تلك البرامج تعتبر الوسيلة لإعداد وتدريب القوى البشرية لإحداث ذلك التطور، إلا أن برامج جامعاتنا مازال يعتريها بعض القصور التي تعيقها عن تلبية احتياجات مجتمعها التنموية بصورة شاملة معتمدة على سواعد أبنائها.

توصلت الدراسة إلى أن ربط برامج التعليم العالي بحاجات التنمية الشاملة يتطلب إجراء بعض التغييرات في بنية التعليم، ومناهجه، وطرق تدريسه، وأسلوب إدارته، معتمدًا على تخطيط علمي دقيق يحقق تنمية أنماط سلوكية إيجابية قادرة على تحقيق حاجات المجتمع التنموية. وأكدت الدراسة على ضرورة إيجاد تنسيق فعال بين مؤسسات التعليم وأجهزة التوظيف في القطاعين العام والخاص وإيجاد تعاون مستمر وبناء بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج لتحقيق التنمية التي يتطلع إليها كل فرد من أفراد هذا المجتمع الكريم.

إن الظروف الحالية للأمة تدعو الجامعات العربية وجامعات المملكة على وجه الخصوص إلى إحداث برامج ثقافية مبدعة تتفاعل مع هموم مجتمعها وقضاياه المصيرية مراعية تحقيق الانسجام والتماسك بين طموحات الأمة وثقافتها الأصلية وفي الوقت نفسه قادرة على منافسة الثقافات الغازية بالأسلوب العلمي المدروس.

المراجـــع

[١] الشهري، عبدالله محمد وآخرون. «الاستفادة من الخريجين الجامعيين في الأجهزة الحكومية والعوامل المؤثرة في ذلك.» *ندوة برامج الجامعات ومدى تلبيتها لاحتياجات الدولة من القوى العاملة، المنعقدة بمعهد الإدارة العامة بالرياض في الفترة من ٢٤-٢٥/٧/١٤٠٨هـ.*

[٢] بوبطانة، عبدالله. «تجديد التعليم العالي في الوطن العربي، دراسات حول تخطيط وتجديد التعليم العالي في الوطن العربي.» *التعليم والتنمية في الوطن العربي*، ٩ (١٩٨٥م).

[٣] اليونسكو، «التعليم في الدول العربية على ضوء مؤتمر أبو ظبي ١٩٧٧م.» *دراسات ووثائق تربوية*، ٤، ع ٣٦ (١٩٧٩م).

[٤] الفائز، عبدالله. جريدة *الرياض*، العدد ٧٠٠٧، ١٤٠٨/١/٦هـ، ص٩.
[٥] مرسي، محمد عبدالعليم. «التعليم العالي ومسئولياته في تنمية دول الخليج العربي.» *دراسة تحليلية تربوية لأعمال الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية*. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ١٧٤-١٧٥.
[٦] علي، عادل محمد. «النظام التعليمي العربي» *مجلة المجتمع* (الكويت)، ٨٦٩ (١٤٠٩/٥/٣هـ).
[٧] عبدالرحمن، أسامة. *البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية*. الكويت: عالم المعرفة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
[٨] إسماعيل، عابدية خياط. *دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية*. جدة: دار البيان العربي، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
[٩] Wadi, Haddal et al. *Education* (Sector Policy Paper). Washington, D.C.: World Bank, 1980.
[١٠] متولي، مصطفى محمد. «قصور التربية العربية عن تحقيق التنمية.» *دراسات تربوية: مجلة كلية التربية، جامعة الملك سعود*، م٥ (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ٢١٥-٢٣٥.
[١١] Smith, L. Holt. "Education in Oklahoma: Access and Excellence." Oklahoma City: Oklahoma Regents for Higher Education. Nov. 1987.
[١٢] الداود، عبدالمحسن. «مسئولية الجامعة في المجتمع.» جريدة *الرياض*، العدد ١٠٧٠ (١٤٠٨/٣/١٠هـ)، ص٥.
[١٣] الشقاوي، عبدالرحمن، ومحمد علي فراج. «التخطيط الشامل للموارد البشرية في المملكة العربية السعودية.» *ندوة تخطيط القوى العاملة بمعهد الإدارة العامة*. الرياض: معهد الإدارة العامة، ١٩٨٠م.
[١٤] عمارة، حامد. «دور التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية» *التعليم العالي والتنمية في الوطن العربي*. الجزائر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨١م.
[١٥] السبيت، عبدالرحمن. «تلبية التعليم العالي لاحتياجات المملكة العربية السعودية من القوى العاملة.» «*ندوة تخطيط القوى العاملة بمعهد الإدارة العامة*. الرياض: معهد الإدارة العامة، ١٩٨٠م.
[١٦] عبدالرحمن، أسامة. *المثقفون والبحث عن مسار*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧م.
[١٧] الألوسي، صائب. «التعليم الجامعي في دول الخليج العربي، مرافقه ومؤثراته المستقبلية. «*الندوة الفكرية الثقافية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج*. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
[١٨] مكتب التربية العربي لدول الخليج، «التعليم العالي والتنمية في دول الخليج.» ورقة عمل مقدمة إلى *الندوة الفكرية الأولى لرؤساء الجامعات الخليجية العربية المنعقدة في البحرين في الفترة من* ٩-١٢ *ربيع الأول* ١٤٠٢هـ/٤-٧ *يناير* ١٩٨٢م. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
[١٩] *مجلة اليمامة*، ع ٩٦٢ (١٢ ذو القعدة ١٤٠٧هـ).

[٢٠] «ديوان الخدمة المدنية يدعو إلى الحد من العمالة غير السعودية .» *جريدة الرياض*، ع ٦٩٦١ (١٩ ذو القعدة ١٤٠٧هـ)، ص٣ .

[٢١] المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، مركز المعلومات . *المؤشرات الإحصائية عن تطور التعليم خلال ربع قرن ١٣٨٠-١٤٠٥هـ* .

[٢٢] «توظيف خريجي الجامعات في الخدمة المدنية .» ورقة مقدمة من ادارة التوظيف بالديوان العام للخدمة المدنية الى *ندوة برامج الجامعات ومدى تلبيتها لاحتياجات الدولة من القوى العاملة، المنعقدة بمعهد الإدارة العامة بالرياض في الفترة من ٢٤-١٤٠٨/٧/٢٥هـ* .

[٢٣] هتلان، سليمان علي . «ندوة القوى العاملة الصحية، حقائق غير متوقعة .» *جريدة الرياض*، ع ٧٤٤٠ (ربيع الأول ١٤٠٤هـ)، ص٩ .

[٢٤] جلال، محسون بهجت . ورقة عمل مقدمة إلى *ندوة مساهمة القطاع الخاص في التنمية المنعقدة في الرياض من ٩-١٤٠٩/٥/١٢هـ* .

[٢٥] طاشكندي، عباس . «بنية التعليم في المملكة العربية السعودية والجامعة لتقويم التعليم الجامعي .» *ندوة التعليم والتنمية* . الرياض : وزارة التخطيط، ١٤٠٣هـ .

[٢٦] *جريدة الرياض*، ع ٧٠١٦ (١٥ محرم ١٤٠٨هـ) .

[٢٧] *رسالة الجامعة* (صحيفة أسبوعية يصدرها قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الملك سعود)، ع ٣٤٢، صفر ١٤٠٨هـ، ص١ .

[٢٨] البدر، حمود، وخالد السيف . «مشكلات التنسيق في التعليم العالي .» *ندوة برنامج الجامعات ومدى تلبيتها لاحتياجات الدولة من القوى العاملة، المنعقدة بمعهد الإدارة العامة بالرياض في الفترة من ٢٤-١٤٠٨/٧/٢٥هـ* .

[٢٩] غرفة تجارة الرياض . «فجوة التكنولوجيا وبناء الذات .» *مجلة اليمامة*، ع ٩٦٢ (١٢/١١/١٤٠٧هـ الموافق ٨/٧/١٩٨٧، ص٤٧ .

[٣٠] مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، «توصيات الندوة الفكرية الثقافية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء .» الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

[٣١] Walker, James W. *Human Resource Planning*. New York: McGraw-Hill, 1980.

[٣٢] القصيبي، غازي . «التنمية وحاجات الخليج .» *الندوة الفكرية الأولى لرؤساء الجامعات الخليجية العربية المنعقدة في البحرين في الفترة من ٩-١٢ ربيع الأول ١٤٠٢هـ/٤-٧ يناير ١٩٨٢م* . الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

The Relationship between Higher Education Programs and the Development Needs of Society

Ali Saad Al-Karni
Assistant Professor, Dept. of Education, College of Education, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. The purpose of this study was to investigate and assess the relationship between higher education programs and societal development needs in Saudi Arabia. The study showed a strong relationship between higher education programs and society's development needs, but these programs in Saudi Arabia still confront some obstacles despite the increasing concern given to these programs by higher authorities. Based on the findings of this study, the researcher strongly recommends a comprehensive restructuring of educational programs that include curriculum, teaching methods, and administration in order to reproduce positive behavior that would enable the fulfillment of societal and developmental needs. The researcher also recommends establishing a higher education counsel to coordinate among Saudi universities and evaluate job market's needs. This is a very important task to maintain the balance between supply and demand in higher education graduates.